المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

تونس: الدين العمومي عبء يزداد ثقله كل سنة

الدين العمومي
(مليون دينار)

نسبة المديونية العمومية من الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: وزارة المالية و الملحق 7 لقانون المالية 2024

خدمة الدين تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة وتضغط على النفقات الاجتماعية

ما هي خدمة الدين؟

النفقات التي تدفعها الدولة لسداد ديونها (أصل الدين والفائدة)

تفضيل سداد خدمة الدين على حساب النفقات الاجتماعية

حصة النفقات من ميزانية الدولة في عام 2024

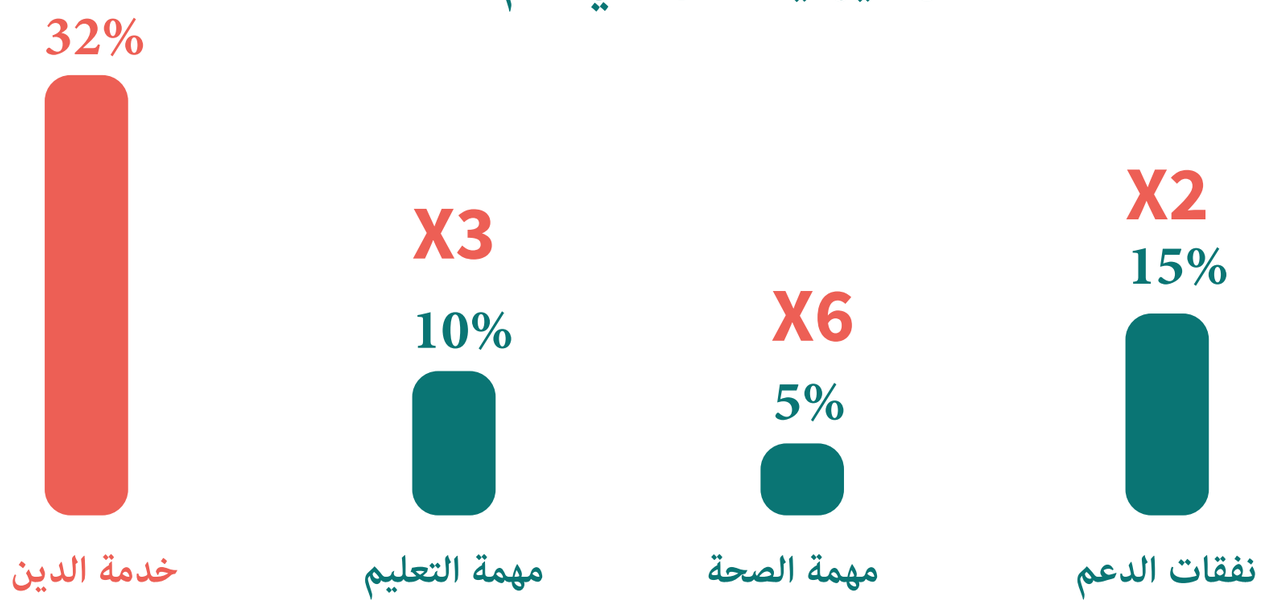

خدمة الدين في مستوى لم يسبق له مثيل! ارتفاع خدمة الدين ب6 مرات بين 2010 و2023!

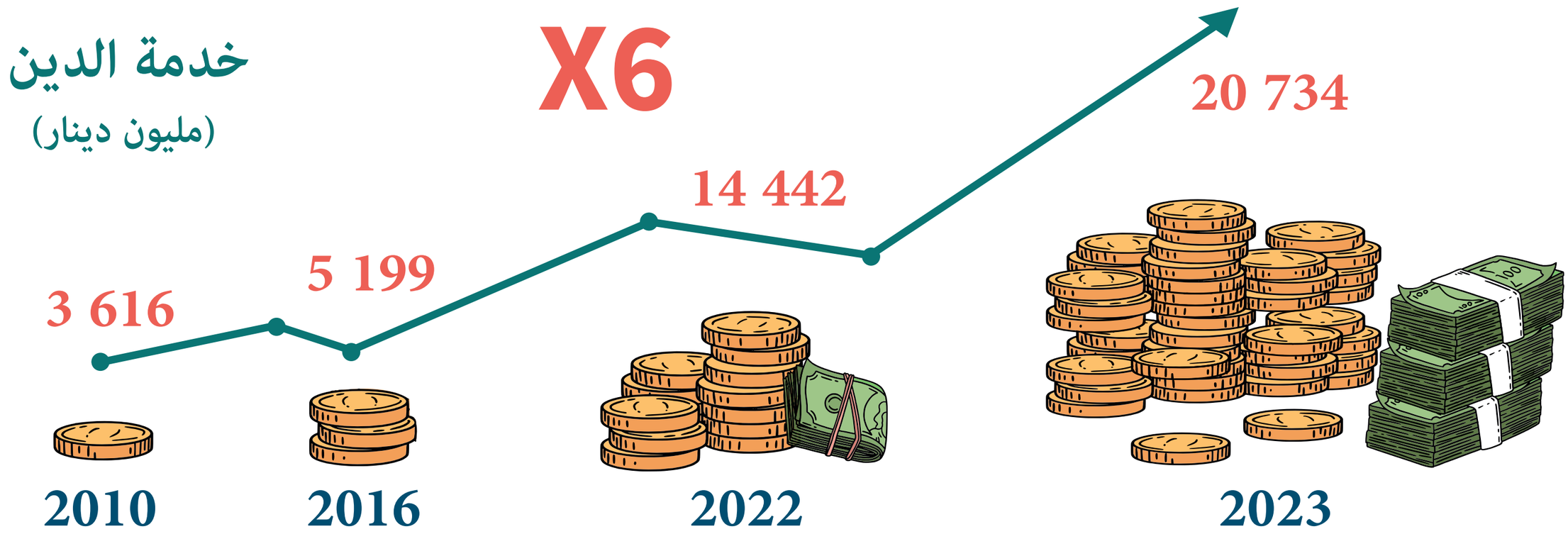

المصدر: وزارة المالية و الملحق 7 لقانون المالية 2024

تركيبة الدين العمومي : هيمنة الدين الخارجي متعدد الأطراف لدى المؤسسات المالية العالمية

حكومات تعتمد بالأساس على الدين الخارجي، ولكن بدأت في التوجه نحو مزيد من الدين الداخلي في السنوات الأخيرة

تركيبة الدين العمومي

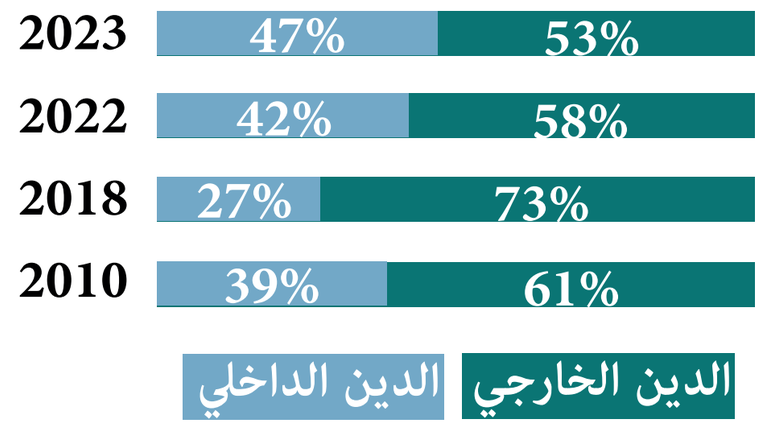

لمحة على الدين العام الخارجي : تحت سيطرة المؤسسة المالية الدولي

تطور الدين العام الخارجي حسب المصدر

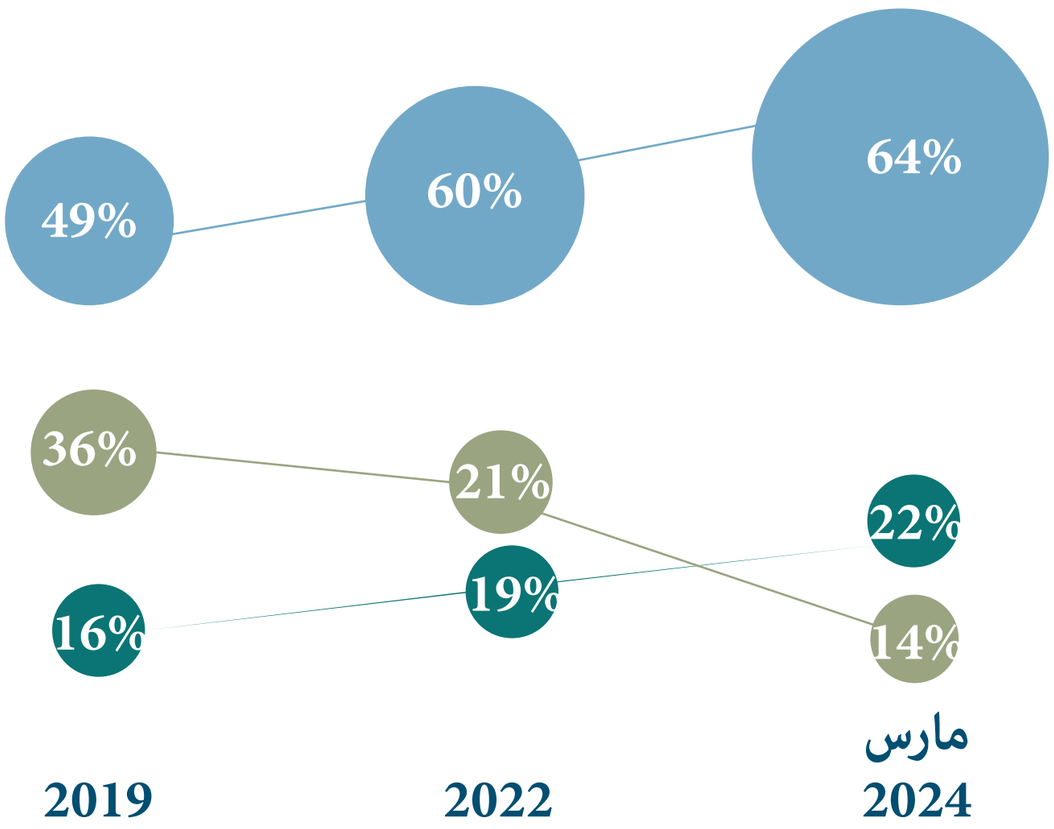

3 مصادر رئيسية للتمويل الخارجي:

قروض متعددة الاطراف: الديون المبرمة مع مؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية

قروض السوق المالية العالمية: الديون المبرمة في شكل إصدارات رقاعية مصدرة بالأسواق العالمية (للأورو،للدولار...) والأسواق المحليّة وقروض مجمع البنوك مبرمة مع عدد من البنوك

قروض التعاون الثنائي: الديون المبرمة في إطار التعاون الثنائي مع الدول الأجنبية أو المؤسسات المالية الحكومية و البنوك الاجنبية

المصدر: وزارة المالية و الملحق 7 لقانون المالية 2024

مَا هي أبرز الأطراف المقرضة لتونس في 2022؟

في 2022 ، تحصلت تونس على قروض من أطراف مختلفة، أبرزها:

قروض متعددة الاطراف

المؤسسات متعددة الأطراف تمنح قروضاً خاضعة لشروط وتفرض إصلاحات

البنك الدولي

12 356 مليون دينار
31% من القروض المتعددة الأطراف
19% من الديون الخارجية

البنك الافريقي للتنمية

7 539 مليون دينار
19% من القروض المتعددة الأطراف
11% من الديون الخارجية

صندوق النقد الدولي

8 448,6 مليون دينار
21% من القروض المتعددة الأطراف
13% من الديون الخارجية

قروض التعاون الثنائي

2 713 مليون دينار
22% من قروض التعاون الثنائي
4% من الديون الخارجية

2 028 مليون دينار
16% من قروض التعاون الثنائي
3% من الديون الخارجية

2 661 مليون دينار
21% من قروض التعاون الثنائي
4% من الديون الخارجية

المصدر: الملحق 7 لقانون المالية 2024

التخفيض من قيمة الدينار بضغط من صندوق النقد
يرفع الدين العمومي لمستويات غير مسبوقة

أثر تخفيض قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الأخرى بين عامي 2015 و2018 بشكل بارز على رصيد الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل ارتفعا من 55% إلى 73%.

انفجر تأثير سعر الصرف على قائم الدين العمومي بعد إصدار قانون استقلالية البنك المركزي التونسي وتحرير سعر الصرف (الذي فرضه صندوق النقد الدولي) في أفريل 2016

أدى تخفيض سعر الصرف إلى تضاعف حجم الدين الخارجي من 28,9 مليار دينار في 2015 إلى 60,2 مليار دينار في 2018.

عوامل تراكم قائم الدين العمومي في تونس 2015 - 2022 (م د)

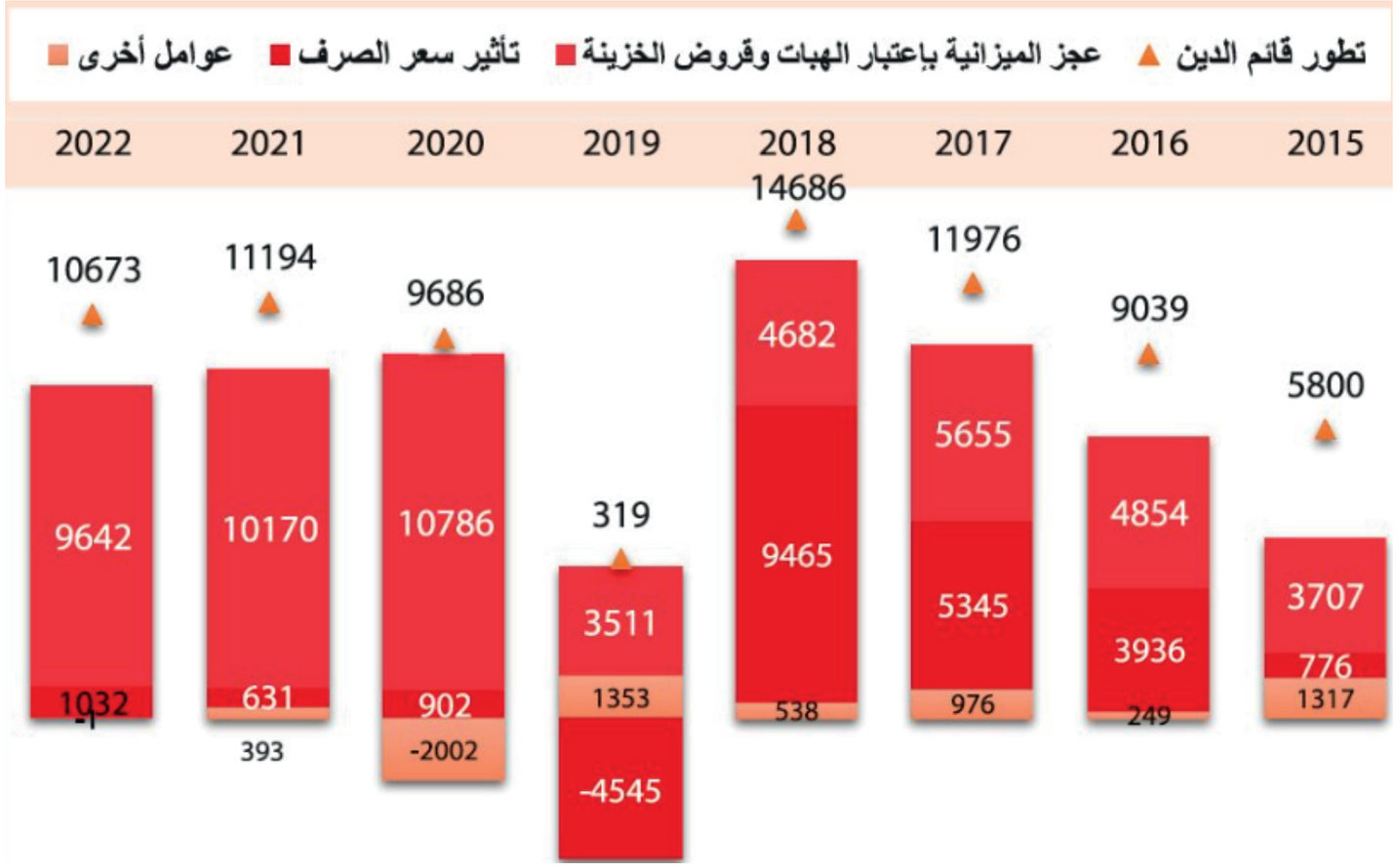

توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات في 2022

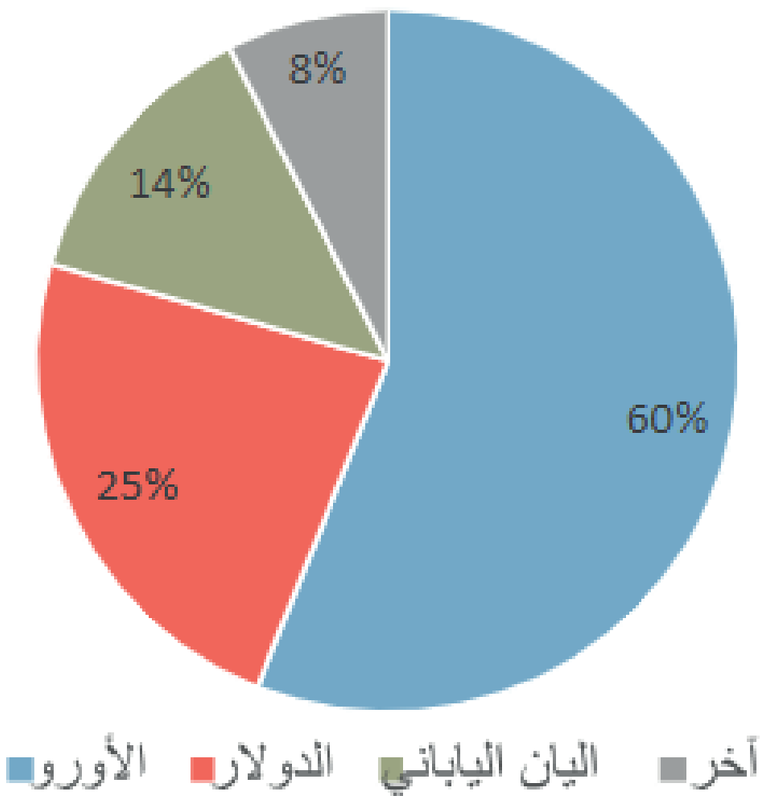

المصدر: وزارة المالية و الملحق 7 لقانون المالية 2024